الأمم المتحدة

A/C.5/53/SR.34

Distr.: General
4 February 1999

Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٣٤

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨،

الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أيليان . . . . . (أرمينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع)

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع) (A/53/520 و A/53/891؛ A/53/651؛ A/C.5/2/47؛ A/C.5/53/12؛ A/C.5/53/13)

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (تابع) (A/52/520 و A/52/784؛ A/53/659؛ A/C.5/52/48؛ A/C.5/53/14؛ A/C.5/53/15)

١ - **السيد واتانابي** (اليابان): قال إنه سبق لحكومته أن أعربت عن تأييدها لأنشطة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهي في الوقت نفسه تعلق أهمية على مبدأ المساءلة والشفافية في عملية إعداد الميزانية، وعلى كفاءة استخدام الأموال. وقال إن التكاليف التي أوردها الأمين العام في مقترحات الميزانية مرتفعة للغاية، وأنه لا يمكن لوفده تأييدها. فالميزانية المقترحة لعام ١٩٩٩ أعلى بنسبة ٥٥ في المائة من الميزانية الأولية لعام ١٩٩٨، كما أنها تكاد تصل إلى ثلاثة أمثال الميزانية الأصلية لعام ١٩٩٧. وقال إن السببين اللذين ذكرا لتبرير هذه الزيادة، وهما دخول دائرة المحكمة الثالثة طور التشغيل الكامل، وازدياد عدد القضايا، ليسا مقنعين في ضوء ارتفاع معدل الشواغر. وأعرب عن اهتمام وفده الشديد بالاطلاع على إيضاح تفصيلي للحاجة إلى ما مجموعه ٢٦٧ وظيفة إضافية.

٢ - وقد جرت الإشارة إلى أن هناك زيادة مفرطة في عدد موظفي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على المستوى الإداري، بالمقارنة مع محكمة العدل الدولية. ولذلك فإن وفده يطلب إجراء مقارنة بين عدد الموظفين الإداريين المخصصين لكل قاض، سواء من الفئة الفنية أو من فئة الخدمات العامة، في كلتا المحكمتين الدوليتين وفي محكمة العدل الدولية، جنبا إلى جنب مع إجراء مقارنة بالتكاليف. وينبغي تخصيص مزيد من الوقت للنظر في الميزانيتين المقترحتين لكلتا المحكمتين الدوليتين. وهناك حاجة إلى إجراء استعراض يقوم به طرف ثالث لأنشطة المحكمتين الدوليتين، وفي هذا الصدد فإن وفده يؤيد تماما توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٦٥ إلى ٦٧ من تقريرها (A/53/651).

٣ - وأضاف قائلا إن الكثير من الشواغل التي سبق الإعراب عنها فيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تنطبق أيضا على تمويل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والفرق الرئيسي بين الحالتين هو أن اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا موزعة بين لاهاي وأروشا وكيغالي. بيد أن وفده، حتى إذا جرى أخذ هذا العنصر في الاعتبار، لا يرى ضرورة للطلب الوارد في ميزانية عام ١٩٩٩ برصد مبلغ ٨٠,٦ مليون دولار، بزيادة قدرها ٤٣,٦ في المائة على الاعتمادات الأولية لعام ١٩٩٨. واختتم بيانه قائلا إن وفده يعتزم التماس مزيد

من الإيضاحات خلال المشاورات، بما في ذلك معلومات عن عدد وتكلفة الموظفين الإداريين المخصصين لكل قاض.

٤ - **السيد أوداغا - جالومايو** (أوغندا): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على المحكمتين الدوليتين لكل من يوغوسلافيا السابقة ورواندا، ولذلك فإنه يشعر ببالغ الأسف إزاء ما حدث من تأخير في تقديم التقارير في إطار كل من البندين المعنيين. وينبغي للجمعية العامة أن تتخذ قرارا بعدم النظر إلا في بنود جدول الأعمال التي صدرت التقارير المتعلقة بها امتثالا لقاعدة الستة أسابيع، ما لم تقدم الأمانة تبريرا واضحا لدواعي التأخير.

٥ - وقال إن وفده يلاحظ مع الارتياح التدابير التصحيحية التي نفذتها الإدارة الجديدة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كما يشجع هذه الإدارة على السعي إلى بلوغ مستويات أعلى من الكفاءة الإدارية. ومن بين المشاكل المتعلقة بالإدارة التي لا تزال تتطلب الاهتمام ارتفاع معدل الشواغر، وبطء عملية التوظيف، وعدم توفر بيانات محاسبية حديثة، وضوابط على الإنفاق على الوقود، واللوازم والمواد بوجه خاص، والتأخير في أنشطة الشراء، وأهم من ذلك كله صحة المحتجزين وأحوال احتجازهم.

٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بقرار مجلس الأمن بأن تبدأ في أسرع وقت ممكن فترة عمل القضاة الثلاثة المنتخبين الجدد. بيد أن وفده يشعر بالقلق إزاء أوجه الضعف الإدارية الناشئة عن اتخاذ المدعي العام لاهاي مقرا دائما له بينما يتخذ نائب المدعي العام مقرا له في كيغالي. ومن المؤكد أنه لكي تؤدي كل محكمة عملها بفعالية ينبغي أن يكون لها المدعي الخاص بها، ومن المأمول فيه أن يقوم الأمين العام باتخاذ ما يلزم من تدابير لمعالجة هذا الشاغل. ومع استعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة يبدو من الممكن إقامة تنسيق واتصال فعالين بين لاهاي وأروشا دون الحاجة إلى نقل موظفي أروشا إلى لاهاي. ولذلك، فإن وفده يعترض على تأييد استمرار خمس وظائف من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة في لاهاي، وما لم يحصل على أسباب مقنعة تماما فإنه لن يؤيد إنشاء الوظيفتين الجديدتين من الرتبة ف - ٤ والرتبة ف - ٢، والوظائف من فئة الخدمات العامة وهي الوظائف المطلوبة لرئيس دائرة الاستئناف التي سيكون مقرها في لاهاي.

٧ - ومضى قائلا إن نقل الدائرة الابتدائية من كيغالي إلى أروشا يجب أن يتم بطريقة لا يكون من شأنها الإخلال بعملياتها. وأعرب عن سرور وفده لما لاحظه من حصول محامي الدفاع لكل من المحكمتين على نفس القدر من الأتعاب، ذلك أن وفده رأى دائما أنه ينبغي الأخذ بترتيبات مماثلة، قدر الإمكان، بالنسبة لهاتين المحكمتين وأي محاكم يتم إنشاؤها في المستقبل. وأعرب عن اتفاق وفده في الرأي مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الوارد في الفقرة ٥٢ من الوثيقة A/53/659، وقال إنه يؤيد أيضا المقترحات الواردة في الفقرات ٨٤ إلى ٨٦ من الوثيقة نفسها.

٨ - وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أعرب عن خيبة أمل وفده إزاء الشكل الذي ظهرت به ميزانية عام ١٩٩٩، والتي استندت إلى الأنشطة المتوقعة بدلا من نتائج الأداء الفعلي التي كشفت عنها مؤشرات عبء العمل. ويشارك وفده اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قلقها من أن حالة الشواغر الكليـــة لجهاز المحكمة في التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ لا تتفق مع الوظائف الجديدة المفترضة (A/53/651،

الفقرة ١٢). وأردف قائلا إن وفده سيرحب بأي معلومات عن النفقات المخصصة للعلاقات العامة والإعلام. ولا يمكنه تأييد الطلبات المتعلقة بإنشاء أو إعادة تصنيف الوظائف وملاك الموظفين بالنسبة للوحدتين الجديدتين ما لم يكن هناك مبرر أكثر اقناعا.

٩ - **السيد وارتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يؤيد، عموما، يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بالمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. كما يؤيد على وجه الخصوص التوصية المتعلقة بإجراء استعراض إداري لكلتا المحكمتين. بيد أنه يرى أن هذا الاستعراض ينبغي أن يقوم به مكتب خدمات المراقبة الداخلية وليس خبراء مستقلون حسبما أوصت بذلك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٨٤ من الوثيقة A/53/659.

١٠ - وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قال إن وفده لا يزال يشعر بالقلق إزاء ما يتردد من تقارير عن عدم الكفاءة، ولا سيما فيما يتعلق بممارسات التوظيف والشراء. وقال إنه يجب التعجيل بعملية التوظيف من أجل متابعة التحقيقات وإجراء المحاكمات. ولا بد من حل الصعوبات المتعلقة بالشراء حتى يمكن الحصول على المعدات المطلوبة واستخدامها. وأعرب عن تأييد وفده لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بإنشاء ٢٩ وظيفة جديدة من وظائف اللغات (A/53/659، الفقرة ٧١). وأضاف قائلا إنه ينبغي استخدام الصندوق الاستئماني في تلبية الاحتياجات الماسة لمكتب المدعي العام ودوائر المحكمة. وأعرب عن موافقة وفده على الرأي القائل بأنه من أجل تعزيز فعالية القضاة وقدراتهم المهنية ينبغي زيادة عدد المساعدين القانونيين من ٩ إلى ١٨. وأردف قائلا إن وفده يتطلع إلى إجراء مناقشة تفصيلية لبيانات الميزانية المتعلقة بالمحكمتين خلال مشاورات غير رسمية.

١١ - **السيدة بويرغو - رودريغيس** (كوبا): قالت إن وفدها يتطلع إلى الحصول على معلومات تفصيلية بشأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وذلك في أثناء المشاورات غير الرسمية. وقالت إن وفدها يود، على وجه التحديد، أن يطلع على سبل التوظيف المتبعة، وإلى أي مدى يشكل غياب المدعي العام أحد العوائق، وما هي المعايير المطبقة فيما يتعلق بأوضاع الاحتجاز بالنسبة لمن ينتظرون تقديمهم إلى المحاكمة.

رفعت الجلسة الساعة ٣/٣٠.

- - - - -